عقود بالتراضي لإعادة بناء وتأهيل «سكر» الرقة ومسكنة وإسمنت حلب

إلزام محطات الوقود بتركيب أجهزة طاقة شمسية

الوطن

كلف مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مختلف الوزارات المعنية، المتابعة اليومية للمشروعات الخدمية والتنموية قيد التنفيذ ومعالجة قضايا ومطالب المواطنين التي طُرحت خلال زيارة الوفد الحكومي الأخيرة إلى محافظتي اللاذقية وطرطوس، والإسراع بإنجاز سد برادون ذي السعة التخزينية الكبيرة وجر مياه سد ١٦ تشرين إلى مدينة اللاذقية وريفها وحفر المزيد من الآبار بشكل مدروس في المناطق المرتفعة لتأمين مياه الشرب للأهالي.

وأكد المجلس ضرورة العمل لإيجاد مشروعات تنموية في الأرياف البعيدة والتشبيك بين الوزارات المعنية لإنشاء تجمعات صناعية صغيرة تؤمن فرص عمل مولدة للدخل وتحسن الوضع المعيشي للأهالي، وإعادة إحياء مشروع إقامة خط بحري بين اللاذقية وجبلة، داعياً في الوقت نفسه الاتحادات والنقابات المختلفة إلى إقامة شركات مساهمة لتأمين مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة الإسراع بحل ملف الواجهة البحرية في طرطوس وفق أسس التخطيط والتنظيم المعتمدة، وإنجاز كليات جامعة طرطوس بعد أن تم تأمين الاعتمادات اللازمة لها، وإعادة النظر بضوابط القبول الجامعي بما يحقق التوازن في استيعاب الطلبة بالكليات والاختصاصات المختلفة وفق الاحتياج الفعلي لسوق العمل، لافتاً إلى أهمية التركيز على الطاقات المتجددة في مختلف المشروعات الصناعية والاستثمارية وإلزام محطات الوقود بتركيب أجهزة طاقة شمسية، وإعادة النظر بقائمة المستوردات والتركيز على المواد والسلع الأكثر إلحاحاً بالنسبة للسوق المحلية.

ووافق المجلس على تمديد العمل بقرار منح مكافأة شهرية حتى نهاية العام الحالي للأطباء أصحاب الاختصاصات النادرة ومنهم الأطباء الشرعيون وأطباء الأسرة، وأقر نظام استخدام التطبيق الإلكتروني لنقل الركاب للمركبات الصغيرة السياحية والمتوسطة والمسجلة بالفئة الخاصة لدى مديريات النقل.

كما وافق مجلس الوزراء على عقود بالتراضي لإعادة بناء وتأهيل وتطوير واستثمار شركتي سكر الرقة وسكر الثورة في مسكنة، والشركة العربية لصناعة الإسمنت ومواد البناء حلب.

وناقش مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي لتمديد العمل لمدة عام للمرسوم التشريعي رقم ١٤ لعام ٢٠٢٠ المتضمن إعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية وكل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد بهدف تمكين معامل تصنيع الأدوية من متابعة إنتاج كل الزمر الدوائية لتلبية احتياجات السوق المحلية.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير العدل حول متابعة أعمال اللجنة المعنية بتطبيق الشفافية ومكافحة الفساد، وأكد المجلس على ضرورة تكثيف اجتماعات هذه اللجنة ومراجعة نتائج أعمالها واتخاذ ما يلزم بشأن وضعها موضع التنفيذ بالتنسيق مع الجهات المعنية.

واعتمد المجلس نموذجاً موحداً لقرار يصدر عن الوزير المختص للهيكل التنظيمي ووثيقة مهام أولية لكل من المديريات والدوائر وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتوافق مع الهيكل التنظيمي وذلك في إطار نتائج وتوصيات مؤتمر الإصلاح الإداري.

> وزير العدل يقدّم عرضاً للجنة الشفافية ومكافحة الفساد

أكثر من ٥٠ مليار ليرة دعم الخبز شهرياً

الأسرة السورية تحصل شهرياً على دعم لمادة الخبز ما بين ٢٠ إلى ٦٠ ألف ليرة

الوطن

إن استمرار سياسة الدولة بدعم سلعة كمادة القمح مثلاً هو نتيجة طبيعية لاضطلاع الدولة بتوفير هذه السلعة من خلال سياسات زراعية شجعت الإنتاج المحلي بشكل كبير عن طريق تسعير القمح المنتج محلياً، والذي تقوم بشرائه من المزارعين بسعر مجز، بل إن الدولة أقامت مطاحن لإنتاج سلعة الدقيق للمستهلك بشكله النهائي، ولا شك أن تلك السياسات أتت خلال سنوات ماضية إلى الاكتفاء المحلي من القمح، لكن تغيرات الظروف المناخية وما تركته الحرب على سورية وخروج مساحات من دائرة الزراعة قد أثرت سلباً في الإنتاجية ومقدارها، وهنا تم الاتجاه نحو الاستيراد لتعويض النواقص من المادة والبقاء في الاستمرار في سياسة الدعم بتأمين مادة الخبز للمواطنين بأقل التكاليف الممكنة على أن تتحمل الخزينة أي فوارق سعرية مستجدة على أسعار شراء مادة الدقيق، وهذا ما حصل ويحصل، حيث استوردت الدولة عن طريق المؤسسات المختصة كميات كبيرة من القمح لزوم الخطط الإنتاجية للمطاحن ومن ثم توفير الدقيق التمويني للمخابز العامة والخاصة، والتي تشغلها لمدة سنة من تاريخه حسبما أفصحت عنه المؤسسات المعنية مؤخراً.

خلال الموسم الزراعي الحالي رفعت الحكومة أسعار استلام القمح من المزارعين إلى ٩٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد، بعد أن كانت ٤٧٥ ليرة للكيلو الواحد وجاءت هذه الزيادة تشجيعاً للفلاحين لتوريد كل حبة قمح، ومع ارتفاع الأسعار القمح في البورصات العالمية وقلة الإنتاج المحلي، فالخزينة العامة تتحمل أعباء ثقيلة في ظل ارتفاع الأسعار عالمياً، فمثلاً تكلف الربطة الواحدة من الخبز نحو ١٠٦٥ ليرة سورية، وحسب المؤشرات الرسمية فإن استهلاك الشريحة الكبرى من الأسر السورية من مادة الخبز يتراوح بين ربطة واحدة إلى ربطتين يومياً، ما يعني أن معظم الأسر السورية تدفع بين ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ليرة شهرياً ثمناً للخبز العادي المدعوم من الدولة، وتصل تكلفته شهرياً ثمناً للخبز المدعوم، للأسر التي تستهلك فقط ربطتين وأقل. وتبين الأرقام الصادرة عن الإدارات المعنية بالخبز أن تكلفة إنتاج الربطة الواحدة من الخبز تصل اليوم إلى ١٠٦٥ ليرة، وبهذا فإن خزينة الدولة تدعم الربطة الواحدة حالياً بحوالي ٩٦٥ ليرة سورية، وبما أن الإنتاج اليومي ما بين القطاعين العام والخاص يبلغ ٥ ملايين ربطة خبز فهذا يعني أن الدعم اليومي المقدم من الدولة يبلغ ٤,٨ مليارات ليرة يومياً. وقد تصل القيمة الإجمالية للدعم المخصص لمادة الخبز هذا العام بعد ارتفاع الأسعار للأقماح المستلمة محلياً وأسعار البورصات في الأسواق العالمية إلى ١٣٠٠ مليار ليرة سورية بدلاً من ٧٠٠ مليار كانت معتمدة في موازنة عام ٢٠٢١.

وتأتي هذه الزيادة الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار القمح المستلم من الفلاحين هذا الموسم من ٤٧٥ ليرة للكيلو الواحد إلى ٩٠٠ ليرة ما يعني زيادة في تكلفة تصل إلى ٨٩,٤ بالمئة، وهي زيادة ناجمة فقط عن تغير تكلفة بند واحد من أصل ١٥ بنداً تدخل في تكلفة انتاج الخبز، إلا أن ارتفاع الأسعار وكلف الإنتاج نتيجة الحصار الاقتصادي.

وبمقارنة بسيطة مع أسعار الخبز السياحي الذي قدر سعر الكيلو الواحد منه بـ١٧٠٠ ليرة و٢٢٥٠ ليرة لكيلو الصمون يتبين بشكل واضح العبء الكبير الذي تتحمله الدولة في دعم الرغيف التمويني المقدم للمواطن ناهيك عن الارتفاع الكبير الذي شهدته أكياس النايلون أيضاً.

ياسين لـ«الوطن»: البدء بالترخيص لشركات تمويل عقاري

دورات لتأهيل خبراء في تقييم العقارات

عبد الهادي شباط

كشفت مدير عام هيئة الإشراف على التمويل العقاري انتصار ياسين لـ«الوطن» أنه تم مراجعة الهيئة عدد من المستثمرين الراغبين في ترخيص شركات تمويل عقاري ويتم العمل على البدء بإجراءات الترخيص الأولي.

وأن الهيئة تعمل على التشجيع لترخيص شركات تمويل عقاري من خلال إعادة دراسة القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بترخيص شركات التمويل العقاري لتذليل الصعوبات والعقبات التي حالت دون ترخيص شركات تمويل عقاري وإعادة تمويل عقاري لغاية تاريخه ومحاولة تبسيط الإجراءات وخطوات تأسيس شركات التمويل العقاري، ودراسة إمكانية مساهمة المصارف العاملة في ترخيص شركات تمويل عقاري وفق القوانين والأنظمة ذات العلاقة، إضافة إلى دراسة إمكانية استثمار فائض السيولة لدى بعض الجهات العامة من خلال مساهمتها في ترخيص شركات تمويل عقاري، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس شركات التمويل العقاري قدر الإمكان وبما لا يخالف القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وبيّنت أن خطة الهيئة للمرحلة المقبلة تتجه للتشجيع على ترخيص شركات التمويل العقاري وتفعيل عملها ودورها في المرحلة المقبلة لإعادة الإعمار، إضافة إلى البحث عن أي مصادر تمويل ممكنة لتأمين السكن لجميع شرائح المجتمع من خلال دراسة واقع سوق العقارات ومصادر التمويل اللازمة.

كما تقوم الهيئة بشكل مستمر بتنظيم مهنة التقييم العقاري وتطوير عملهم بشكل دائم والعمل على تلافي جميع الصعوبات الخاصة بهم.

وحول الجهات التي تتعاون وتنسق معها الهيئة أوضحت أنه أي عمل لكي يحقق النجاح المطلوب يجب أن يكون نتيجة التنسيق المشترك مع الجهات ذات العلاقة وبناء عليه تقوم الهيئة بالتنسيق مع العديد من الجهات أهمها مصرف سورية المركزي فيما يخص رقابة الهيئة على التمويل العقاري الممنوح من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية وترخيص شركات التمويل العقاري ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بخصوص ترخيص شركات تمويل عقاري وهيئة التطوير والاستثمار العقاري بهدف تنمية وتطوير قطاع التمويل العقاري ووزارة الإسكان والأشغال العامة والمؤسسة العامة للإسكان بهدف إيجاد طرق لحل مشكلة السكن لجميع شرائح المجتمع وتوفير التمويل اللازم.

وعن أهم برامج التدريب والتأهيل التي تقوم بها الهيئة بيّنت أن هيئة الإشراف على التمويل العقاري تعمل على دعم خبراء التقييم العقاري وتأهيلهم وتدريبهم من خلال إجراء مجموعة من الدورات التدريبية بشكل سنوي خلال شهري تموز وآب من كل عام وذلك بالتنسيق والتعاون مع نقابة المهندسين وفروعها في المحافظات ويتبع هذه الدورات الخبراء المرخصون أصولاً لزوم تجديد الرخصة وفق أحكام القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٢ والسادة الذين أنهوا فترة التدريب وسيتقدمون لامتحان نيل شهادة خبير تقييم عقاري لعام ٢٠٢١ والسادة المهتمون بالتقييم العقاري ليكونوا على اطلاع على كل جديد بما يخص التقييم العقاري وفق الأسس والمعايير الوطنية والدولية.

واعتبر ياسين أن تأمين عقار مناسب وفقاً لحاجة ودخل الفرد مطلب أساسي لكل أفراد المجتمع ومسألة التمويل هي المفتاح الأساسي والجزء الأهم لتأمين العقار المطلوب سواء أكان شراء عقار سكني- تجاري- صناعي- خدمي أم كان التمويل لإكساء أو ترميم العقارات وأنه في المرحلة المقبلة التي يمر بها البلد بات موضوع إعادة الإعمار وتوفير السكن المناسب من أهم البنود التي يجب العمل عليها وتأمينها وبالتالي لابد من البحث عن مصادر تمويل كافية لذلك، كما أن الاستثمار في قطاع العقارات من أهم الاستثمارات المؤثرة في الاقتصاد لأنه يخلق فرص عمل عديدة ومتنوعة، ويعمل على تعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية والأجنبية.

ويشار إلى أنه تم إحداث هيئة الإشراف على التمويل العقاري بموجب القانون رقم (٣٩) لعام ٢٠٠٩ حيث تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويتمحور نشاطها بتأسيس شركات التمويل العقاري والإشراف على عملها إضافة إلى تنظيم مهنة التقييم العقاري وضبط عمل خبراء التقييم العقاري وفق الأسس والمعايير والضوابط المعتمدة لدى الهيئة بما يتوافق مع المعايير العالمية.

مربو الدواجن يشتكون عدم توزيع مؤسسة الأعلاف للمقنن العلفي

شباط لـ«الوطن»: السبب عدم تحديد سعر مبيع الذرة الصفراء المستوردة!

رامز محفوظ

بيّن مدير مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أنه لم يتم البدء بتوزيع المقنن العلفي لمربي الدواجن حتى اللحظة على الرغم من افتتاح دورة علفية جديدة منذ عشرة أيام تقريباً.

وأكد أن سبب التأخر بالتوزيع هو عدم تحديد سعر مبيع الذرة الصفراء المستوردة بعد، لافتاً إلى أنه من المقرر أن يتم تحديد السعر غداً ومن ثم سيتم توزيع المادة للمربين فوراً.

ولفت إلى أنه من المقرر أن يتم توزيع كيلو ذرة صفراء لكل طير من البياض والفروج والأمات والجدات وفق حال إقبال المربيين على شراء الذرة واستلم ١٠٠ بالمئة من المربين المادة خلال مدة شهر ستقوم المؤسسة بافتتاح دورة علفية جديدة، لافتاً إلى وجود ٩٥ طناً من الذرة الصفراء حالياً في مستودعات المؤسسة ونحن جاهزون لتوزيعهم.

وبيّن أن حاجة الفروج من الذرة الصفراء خلال دورة التربية بحدود ٢,٤ كيلو وعندما يتم توزيع كيلو يتم تغطية ٤٠ بالمئة من حاجة الفروج، وفي حال كان هناك إقبال من المربين على الشراء وانتهت الدورة العلفية سيتم افتتاح دورة جديدة وبالتالي سيتم توزيع كيلو ثان عن كل فروج وبذلك تكون المؤسسة قد أعطت المربي عن كل فروج بحدود ٨٠ بالمئة من حاجته، لافتاً إلى أننا جعلنا الفترة التي مضت تمر دون توزيع وتأخرنا بالتوزيع على الرغم من افتتاح الدورة العلفية من أجل الإسراع بافتتاح دورة علفية ثانية.

وعن تأثير موجة الحر الحالية على الدواجن بين شباط أن ارتفاع درجات الحرارة حالياً لها تأثير في الدواجن لكنها ليست خطرة عليها، لافتاً إلى أنه ليس هناك خوف على الدواجن في المناطق الداخلية لكن الخوف عليها التأخير بتوزيع المقنن العلفي وأكد لنا والحسكة باعتبار أن درجات الحرارة هناك مرتفعة، موضحاً أن تربية الدواجن في هذه المحافظات قليلة وهي تتركز في محافظات حمص وحماة ودمشق وريفها ودرعا والقنيطرة.

من جهته أكد عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد لـ«الوطن» أن مؤسسة الأعلاف لم توزع المقنن العلفي على الرغم من افتتاح الدورة العلفية وهناك وعود بالتوزيع لكنها لم تنفذ والحجة بعدم التوزيع عدم تحديد تسعيرة للذرة الصفراء.

وأشار إلى أن مربي الدواجن اجتمعوا منذ نحو أسبوع مع مدير مؤسسة الأعلاف من أجل إيجاد حل لموضوع التأخير بتوزيع المقنن العلفي وأكد لنا أنه عندما يتم تحديد التسعيرة سيبدأ بيع الذرة للمربين، لافتاً إلى أن وزارة المالية وعدت مؤسسة الأعلاف بتحديد سعر مادة الذرة الصفراء منذ شهر ونصف الشهر لكنها لم تسعرها حتى اللحظة.

ولفت إلى أن مؤسسة الدواجن تعطي الأعلاف حالياً للقطاع العام من مؤسسة الدواجن وغيرها بالأمانة لحين تحديد سعر الذرة الصفراء لكنها لا تعطي المربين بالأمانة.

وأشار إلى أن كل مربي الدواجن يشترون الأعلاف حالياً من القطاع الخاص فقط، مبيناً بأن كيلو الذرة الصفراء ارتفع اليوم عند المستورد ووصل سعر الكيلو لحدود ١٤٥٠ ليرة وسعر كيلو كبسة فول الصويا لحدود ٢٠٥٠ ليرة.

وبالنسبة لتأثير موجة الحر على قطاع الدواجن بين حداد بأنها أدت إلى انخفاض نسبة التفقيس بحدود ٢٠ بالمئة وأن هبوط الإنتاج بين ١٠ و٢٠ بالمئة هو نتيجة عدم تناول الدجاج كطعام في الحر الشديد.

وأشار إلى وجود حالات نفوق في الفروج لكنها قليلة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وخاصة بالنسبة للفراريج ذات الأوزان الزائدة لذا يلجأ المربيون لعرضها للبيع ولو بأسعار منخفضة كي لا تموت.

وأكد أنه من المفترض خلال الحر الشديد أن يقوم المربون برش الرذاذ فوق الدواجن لتبريدها مع تشغيل المراوح لكن المشكلة بعدم توافر الكهرباء والمازوت.

> • حداد: مؤسسة الأعلاف تعطي الأعلاف للقطاع العام بالأمانة لحين تحديد سعر الذرة لكنها لا تعطيها للمربين

«الزراعة» تطلق اليوم مؤتمرها الختامي حول تطوير القطاع الزراعي... تحديات وفرص

هناء غانم

من المقرر أن تطلق وزارة الزراعة اليوم الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي ٢٠٢١-٢٠٣٠، فقد سعت الوزارة مؤخراً إلى تطوير نهج تشاركي حيوي فعال عبر إقامة ملتقى لمناقشة التحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي والفرص المتاحة أمام النهوض بهذا القطاع، ونتيجة لذلك فقد تم إعداد تقارير فنية وسياساتية، كما سيتم إطلاق حزمة البرامج التنفيذية لهذا الملتقى حيث تم إعداد تقرير رئيسي واحد وخمسة تقارير فرعية لكل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والموارد الطبيعية والتنمية الريفية والاقتصاد الزراعي بمشاركة جميع المعنيين من الجهات الحكومية والتعاونية وغير الحكومية بهدف الوصول إلى اقتصاد زراعي تنموي تنافسي.

وأوضح التقرير الصادر عن وزارة الزراعة أنه سيتم بداية نقل نتائج ومخرجات المراحل السابقة إلى حيز التنفيذ، من خلال بناء مصفوفات تنفيذية توضح أهداف المدى القصير والمتوسط والطويل والأدوار المختلفة، مبيناً أن المنهج العلمي المتبع في الإعداد وتنفيذ ملتقى تطوير القطاع الزراعي استند إلى مقاربة المسألة الزراعية من خلال اعتماد المنهج التاريخي، على اعتبار أن المسألة الزراعية في سورية هي مسألة تراكمية، فما يحدث الآن هو ليس نتيجة الظروف الحالية وإنما نتيجة سياسات ونهج تخطيطي وسياساتي وتنفيذي سابق أدى إلى ما نحن عليه الآن. كما استند إلى مقاربة رئيسية بأنه لا يمكن تغيير الواقع إلا ببرامج تنفيذية قابلة للتطبيق، فنمط بدائل السياسات المعتمد على التشجيع والتحفيز والدعم لن يكون مجدياً لبناء اقتصاد زراعي تنافسي، بل يجب أن يتبنى مقاربة تنموية تأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن إحداث تغيير جذري آني وسريع في القطاع الزراعي، عبر برامج مرحلية قد تكون متزامنة أو متتالية ولكنها قابلة للتنفيذ. ومن أجل الاستجابة لكل ما سبق فقد تم اتباع منهج تشاركي فعال مع كل أصحاب المصلحة، والأخذ بعين الاعتبار أن فهم المشكلة بشكل عميق ودقيق يحتاج إلى حوار تفاعلي بين كل أصحاب المصلحة، فالحلول التي يقدمها الخبراء لن تجد طريقها للتطبيق والنجاح إلا إذا شارك في صناعتها كل الأطراف وجميع أصحاب المصلحة وقاموا بتبنيها والدفاع عنها وبالأخص التنظيم الفلاحي والمؤسسات المعنية من القطاعين العام والخاص.